الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محرّكاً للإدماج الاجتماعي والاقتصادي

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.10

الرسائل الرئيسية

في الأردن، يمكن أن يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في توليد **396,750** وظيفة، **98,800** منها للنساء.

في خمسة بلدان عربية فقط، توظّف التعاونيات أكثر من **7.4 مليون** شخص[1]، في دلالة على أنّ هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتيح محرّكات يمكن الاعتماد عليها للتوظيف وتوليد الدخل.

تتيح هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومؤسساته حلولاً عملية للتحديات الإنمائية الملحّة، كالإسكان، والتوظيف، والاستدامة الزراعية.

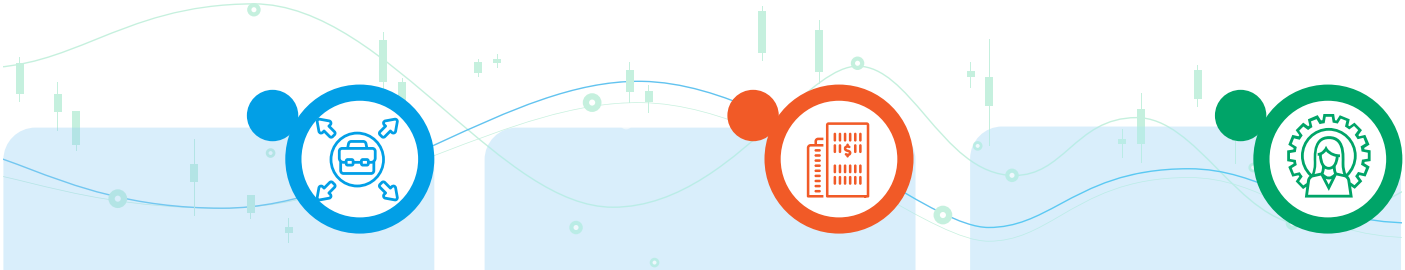

في مصر، تبلغ حصة المرأة في المشاريع التضامنية 40 في المائة، وفي المغرب 47 في المائة، أي أعلى بكثير من حصة المرأة في المشاريع التجارية، في انسجام تام مع الاتجاهات العالمية.

في المنطقة العربية، تتوفّر هياكل ومؤسساتٌ عدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لكنها تحتاج إلى بيئة تنظيمية فعّالة وتشريعات خاصة بالقطاعات المختلفة، لتفادي التجزئة.

ينبغي توسيع تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لاستيعاب أشكال جديدة من الهياكل التضامنية في الاقتصاد.

مقدمة

أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2] جزءاً أساسياً من الاقتصاد الجديد للتنمية المستدامة، ومحفِّزاً عالمياً لتوليد فرص عمل، وتعزيز التمكين الاقتصادي. وهو يشمل التعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والجمعيات، والمشاريع التعاضدية، والمؤسسات، ومجموعات المساعدة الذاتية، وكيانات أخرى تعمل وفقاً لقِيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. يشكّل هذا الاقتصاد حلقة وصل أساسية بين القطاعين النظامي وغير النظامي، ويعزّز التماسك الاجتماعي من خلال التركيز على قِيم الإنصاف، والتعاون، والمعاملة بالمثل، والتضامن، والديمقراطية.

وقد بيّنت جائحة كوفيد-19، والصدمات المناخية، وانعدام الأمن الغذائي، وأحداث أخرى غير متوقّعة الحاجة إلى هياكل اقتصادية جديدة تعطي الأولوية للتنمية المستدامة. ولا بدّ من أن تؤكد هذه الهياكل على الجوانب التي تعزِّز الوحدة بين الناس، مثل مبادرات التضامن، والمساعدة المتبادلة، والمِنعة في مواجهة الصدمات التي لا يمكن التنبؤ بها.

1. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية

لشبكات التضامن والشركات والتعاونيات جذورٌ راسخة في الثقافة العربية وتاريخ يزيد على قرنٍ من الزمن. ووفقاً للبيانات المتاحة عن التوظيف، توفّر نحو 43,000 تعاونية فرص عمل لما لا يقل عن 7.4 ملايين موظف وفرد يعمل لحسابه الخاص[3]. ورغم غياب الأُطر التنظيمية الشاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة، لدى العديد من البلدان العربية، مثل الأردن والعراق ودولة فلسطين والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية، أُطُرٌ قانونية ترعى جوانب محدّدة من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولا سيّما التعاونيات. وحدها تونس وضعت إطاراً قانونياً خاصاً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ينظّم عمل الجمعيات والتعاونيات والمشاريع التعاضدية.

ومن أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى المشاريع الاجتماعية. تؤدّي المشاريع الاجتماعية في تونس ومصر والمغرب دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية المحلية ومعالجة القضايا الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والاستدامة البيئية. وهي فعّالة بشكل خاص في توفير فرص عمل للأفراد الذين تمنعهم مجموعة من الحواجز من أداء الوظائف التقليدية، ومنهم الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة.

2. ازدهار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية

شهد القطاع التعاوني، على مدى 15 سنةً مضت، نموّاً كبيراً في الحجم والفعالية في المغرب. في عام 2008، بلغ عدد التعاونيّات 1,163 تعاونية كانت توفر حوالي 24,719 وظيفة، بمتوسط 21 موظفاً لكل تعاونية[4]. وبحلول عام 2015، زاد عدد التعاونيات أكثر من عشرة أضعاف ليصل إلى 14,859 تعاونية تضم 472,900 عضو. وبحلول عام 2019، زاد عدد التعاونيات مرّة أخرى بنسبة 83.47 في المائة، فوصل إلى 27,262 وارتفع عدد أعضائها إلى 563,776[5]. ويحتلّ القطاع الزراعي الصدارة إذ يضم 17,582 تعاونية. وتؤدي المرأة دوراً حيوياً أيضاً، فقد شكّلت التعاونيات المخصّصة للنساء 12.6 في المائة من المجموع في عام 2010، وكانت تضم أكثر من 22,400 عضوة[6].

الأثر الاقتصادي للقطاع التعاوني كبير في خمسة بلدان عربية هي الأردن والجزائر ولبنان ومصر والمغرب. فالتعاونيات تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد عدد هائل من فرص العمل. في الأردن، ارتفع عدد التعاونيات من 949 تعاونية في عام 2003 إلى 1,507 في عام 2019[7]، أوجدت حوالي 20,000 فرصة عمل مباشرة في عام 2018، أي لما يعادل 1.4 في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً[8]. وفي الجزائر، وفرت الجمعيات والمؤسسات ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حوالي 79,000 فرصة عمل، بينما وظّف القطاع التعاوني المتخصص حوالي 4,000 شخص في عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد التعاونيات الزراعية الخدمية من حوالي 365 تعاونية في عام 2000 إلى حوالي 1,091 تعاونية بحلول عام 2009، تضم 84,000 عضو[9] وتوفر حوالي 20,000 فرصة عمل مباشرة[10].

للتعاونيات دور حاسم في المشهد الاقتصادي، لا سيّما في القطاع الزراعي. ففي عام 2021، بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر 6,049، بزيادة طفيفة قدرها 14 جمعية عن عام 2020، وبما يتماشى مع اتجاه النموّ بمرور الوقت[11]. وفي المغرب، يساهم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغّل 5.5 في المائة من السكان النشطين اقتصادياً[12]. وشهد المغرب نموّاً هائلاً في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مردّه إلى حد كبير إلى زيادة الدعم الحكومي ووضع أُطُر تنظيمية. وترأس النساء حوالي 42 في المائة من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناطق الريفية، ما يبرز دور المرأة الهام في

بحلول عام 2019، زاد عدد التعاونيات مرّة أخرى بنسبة 83.47 في المائة فوصل إلى 27,262 وارتفع عدد أعضائها إلى 563,776

قيادة هذا القطاع. ذلك أنّ هياكله المرنة تمكّن المرأة، ولا سيّما في المناطق الريفية، من العمل من المنزل، فتجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خياراً جذاباً بشكل خاص[13].

وفي فلسطين، بلغ عدد التعاونيات 866 في عام 2019، وكانت تضمّ 54,000 عضواً. وكان اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، الذي أُنشئ في عام 2005، منتشراً في 224 موقعاً في عام 2019، وبلغ عدد مستخدميه 5,281، 85 في المائة منهم من النساء[14]. وفي عام 2017، كان لدى لبنان 1,238 تعاونية مسجّلة: 51 في المائة منها زراعية، و27 في المائة تعمل في قطاع الأغذية الزراعية، بما في ذلك 125 تعاونية نسائية تنتج الأغذية والصناعات الحِرفية التقليدية. وفي المتوسط، توظف التعاونية الواحدة 1.4 عمّال بدوام كامل و1.6 عمّال بدوام جزئي، بينما تصل النسب المعدلة للتعاونيات التي توظف فعلياً إلى 4.7 عمّال بدوام كامل و6.4 عمّال بدوام جزئي[15].

يمكن أن توفّر التعاونيات حلولاً فعّالة لمشاكل الإسكان وأن تتعاون مع أنظمة الحماية الاجتماعية لمنع التشرّد ومعالجة النقص في المساكن. على مدى 55 عاماً مضى، ازدادت التعاونيات الإسكانية في مصر من 21 تعاونية في عام 1953 إلى 18,000 في عام 2018، تخدم 25 مليون مصري[16]، وتوفّر مساكن ميسورة التكلفة وتكافح التشرّد. وقد قامت 2,320 تعاونية للإسكان، تمثل ثلث الأسر، ببناء 500,000 وحدة سكنية[17].

للمشاريع الاجتماعية دورٌ حاسمٌ في تعزيز التغيير الاجتماعي من خلال معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تتوفّر أدلة عالمية وإقليمية عديدة تدعم الحضور الساحق للمرأة في المشاريع الاجتماعية. وتُظْهِرُ البيانات الواردة من مصر والمغرب بوضوح أنّ المشاريع الاجتماعية توظّف نسبة أعلى بكثير من النساء مقارنةً بالمشاريع التجارية. وفي مصر، تبلغ نسبة مشاركة الإناث في ريادة الأعمال الاجتماعية 40 في المائة، مقابل 28 في المائة فقط في ريادة الأعمال التجارية. وبالمثل، فإنّ 47.5 في المائة من موظفي المشاريع الاجتماعية في المغرب من النساء، مقابل 31.5 في المائة في المشاريع التجارية. ويكتسب هذا الواقع أهميةً خاصة في منطقة تبلغ فيها نسبة البطالة بين الإناث 20 في المائة، أي ما يعادل حوالي 5.9 مليون امرأة، وذلك حتى عام 2022.

تساهم مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذا ما دُعمت بالأُطر واللوائح القانونية المناسبة، في نموّ التوظيف وتوليد فرص عمل. تشكّل التعاونيات النسائية منصّات للنساء للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق الاستقلال المالي، وتحسين وضعهنّ الاجتماعي والاقتصادي. وقد أثبتت المشاريع الاجتماعية، التي تشكّل مكوّناً رئيسياً من مكوّنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فعاليتها في توليد فرص عمل مباشرة. ويتزايد عدد المشاريع الاجتماعية باطراد، وكذلك عدد الوظائف

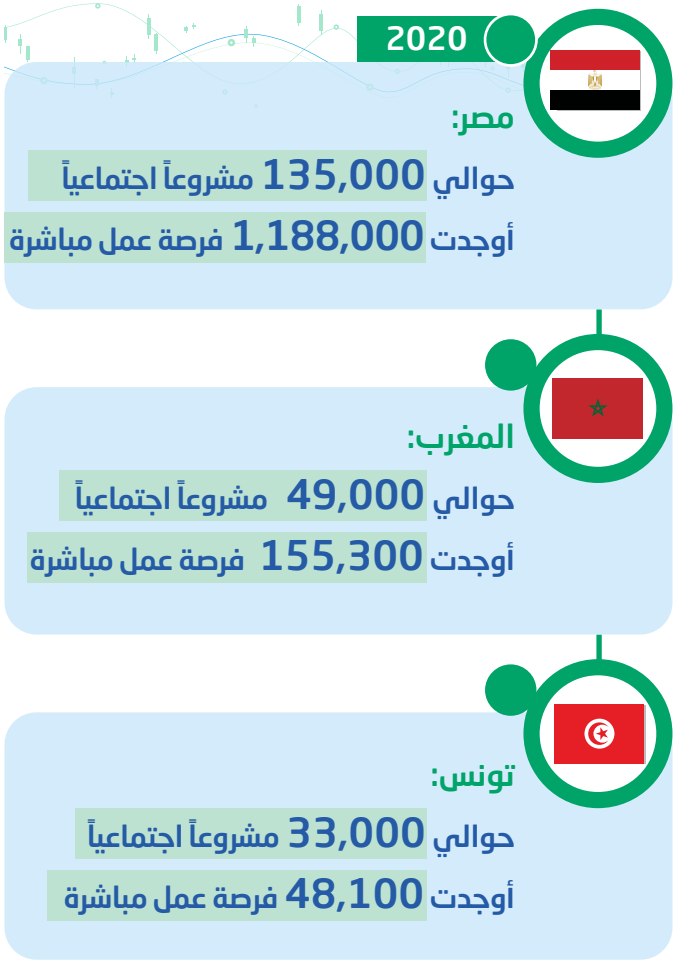

التي تولّدها. فعلى سبيل المثال، كان لدى تونس ومصر والمغرب في عام 2020 حوالي 33,000 و135,000 و49,000 مشروعاً اجتماعياً على التوالي، أوجدت 48,100 و1,188,000 و155,300 فرصة عمل مباشرة. ومن المتوقّع، بحلول عام 2030، أن تصل هذه الأرقام إلى 50,900 و1,421,000 و170,000 وظيفة على التوالي، بزيادة قدرها 6 و20 و9 في المائة.

3. التنبؤ بقدرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على توليد فرص عمل: الأردن

تشمل الحسابات القومية للأردن قطاع المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، الذي يتألّف من جمعيات تشارك في أنشطة غير سوقية، وتشترك في الأهداف الأساسية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وهذا يوفّر مقياساً موثوقاً لتقييم تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على توليد فرص عمل.

وقد أُجريت محاكاة باستخدام بيانات من أحدث سنة متاحة، هي 2019، مصدرها الإحصاءات الوطنية للأردن. تناولت المحاكاة استثماراً بقيمة 500,000 دينار أردني في قطاعات مختلفة من جداول المدخلات والمخرجات. وكشفت النتائج أن قطاع المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر يصنَّف ضمن القطاعات الخمسة الأولى من حيث توليد فرص العمل المباشرة. وتوفّر هذه المجموعة الشاملة من البيانات، التي تغطي 40 صناعة، تحليلاً متيناً. وتشير النتائج إلى أن هذا القطاع يولّد نحو 345,000 وظيفة مباشرة[18]، ما يبرز دوره الكبير في خلق فرص عمل. كما تساهم الأنشطة الاقتصادية لهذه المؤسسات وتكاملها في سلاسل

القيمة في توليد 51,750 وظيفة غير مباشرة[19] إضافية. وبذلك، يبلغ إجمالي فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يولّدها القطاع 396,750 وظيفة[20]، ما يبرز أثره الكبير في الأردن.

ومن خلال دمج البيانات المستمَدّة من مسوح القوى العاملة ومواءمة الأنشطة الاقتصادية بأنشطة جداول المدخلات والمخرجات، يُقدَّر أن النساء يشغلن حوالي 98,800 وظيفة[21] من إجمالي الوظائف البالغ عددها 396,750 التي أنشأها قطاع المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر[22]. ويُبرز هذا التمثيل الكبير إمكانات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سوق العمل. وتكتسب هذه المعطيات أهمية خاصة في ظل بلوغ نسبة البطالة بين النساء في الأردن 26 في المائة من إجمالي القوى العاملة النسائية حالياً[23].

4. استنتاجات وتوصيات

في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص حيوية لضمان إدماجٍ أفضل وفرصٍ أوسع لتوليد الدخل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُطرح التوصيات التالية:

وضع أُطُر قانونية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتنظيم ودعم كيانات هذا القطاع. انطلاقاً من تجربة تونس، ينبغي أن تغطي هذه الأُطُر التعاونيات، والمشاريع الاجتماعية، والمشاريع التعاضدية، وغيرها من أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأن تخلق بيئة مؤاتية لازدهار هذا القطاع.

إجراء مسوح منتظمة وجمع البيانات عن تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التوظيف، وتوليد الدخل، والإدماج الاجتماعي، لتوجيه صنع السياسات وإظهار مساهمات القطاع.

استخدام المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر كبديل لقياس تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على توليد فرص العمل والتنمية الاقتصادية، كما حصل في الأردن.

تبسيط وتوحيد عمليات تسجيل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز نموّها وإضفاء الطابع الرسمي عليها، لا سيّما لتلك المنتقلة من القطاع غير النظامي.

تجربة **أشكال مختلطة من المشاريع التضامنية** للاستفادة من الهياكل الناشئة والمبتكرة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية.

وضع برامج لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز مهاراتها في الإدارة والحوكمة، وفي المجالات التقنية ذات الصلة بعملياتها.

تشجيع شبكات التضامن الإقليمية وجمعيات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتسهيل تبادل المعرفة والتعاون، والترويج الجماعي لها.

إطلاق حملات توعية للترويج لقِيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفوائده بين المواطنين وصانعي السياسات والقطاع الخاص، وتشجيع التغطية الإعلامية.

الحواشي

1. يغطي التوظيف في التعاونيات التوظيف المباشر والعمل الحر. يشمل التوظيف المباشر الموظفين الذين تعيّنهم التعاونيات، والعمال الذين يعملون فيها والذين هم من أعضائها، حيث يشاركون في اتخاذ القرارات ويتقاسمون الأرباح. أما العمل الحر فيشير إلى الأعضاء المنتجين، وهم أفراد يعملون لحسابهم الخاص ويقدمون السلع أو الخدمات، ويستفيدون من موارد التعاونيات وشبكاتها. ويبلغ عدد الموظفين من هاتين الفئتين 7.4 مليون موظّف.
2. يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المؤسسات التي لها غرض اجتماعي أو عام وتشارك في أنشطة اقتصادية تستند إلى التعاون الطوعي، والحوكمة القائمة على الديمقراطية والمشاركة، والاستقلالية. فهذه المبادئ تعطي الأولوية للناس على حساب تعظيم الربح، لتؤكد أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتماشى مع مبدأ عدم إهمال أحد ضمن إطار قائم على الحقوق.
3. تستند حسابات الإسكوا إلى لوحة المتابعة للتحالف التعاوني الدولي؛ وبيانات من برونو رولانتس وآخرين، من التقرير العالمي عن التعاونيات والعمالة 2014؛ وتقديرات قائمة على بيانات من منظمة العمل الدولية، قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟ 2018.
4. Malika Ahmed-Zaid and others, L'économie sociale et solidaire au Maghreb, 2013.
5. ICA, Données cartographiques clés – Maroc, 2020, p. 9.
6. International Cooperative Alliance, Morocco.
7. International Cooperative Alliance, Mapping: key figures – National report: Jordan, 2021.
8. المؤسسة التعاونية الأردنية، الاستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية الأردنية 2021-2025، 2021.
9. IPEMED, 2013. L'économie sociale et solidaire au Maghreb.
10. CICOPA, 2017. COOPERATIVES AND EMPLOYMENT second global report.
11. Statista, Total number of agriculture cooperative associations in Egypt from 2011/2012 to 2020/2021.
12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ملخّص التقرير السنوي، 2017.
13. Najat El Mekkaoui and others, The Social and Solidarity Economy (SSE) in Morocco, 2021.
14. منظمة العمل الدولية، العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2022.
15. ILO, 2018. The Cooperative Sector in Lebanon: What Role? What Future?.
16. Real Estate Egypt, Compounds Cooperative Society for Building and Housing.
17. منظمة العمل الدولية، العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2022.
18. حسابات الإسكوا باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات استناداً إلى جدول المدخلات والمخرجات لدائرة الإحصاءات العامة في الأردن. https://dosweb.dos.gov.jo/nationalaccount/input-and-output/.
19. حسابات الإسكوا باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات استناداً إلى جدول المدخلات والمخرجات لدائرة الإحصاءات العامة في الأردن. https://dosweb.dos.gov.jo/nationalaccount/input-and-output/.
20. حسابات الإسكوا باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات استناداً إلى جدول المدخلات والمخرجات لدائرة الإحصاءات العامة في الأردن. https://dosweb.dos.gov.jo/nationalaccount/input-and-output/.
21. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة عام 2016.
22. يوفّر التصنيف الدولي للمنظمات التي لا تستهدف الربح تجميعاً بديلاً لتقارير القطاع غير الربحي، فيحسّن وصف أنشطة طرح المنتجات الجديدة بما يتجاوز التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية. تشمل مجموعات التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة أنشطة العمل الاجتماعي المختلفة (ISIC 889) وأنشطة المنظمات القائمة على العضوية (ISIC 949).
23. وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية المتاحة على ILOSTAT Data Explorer.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهار البلدان كرامة الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2400566A